

انحدار متواصل لحرية الصحافة في لبنان

من جهتها قالت وزيرة الإعلام في حكومة تصريف الأعمال نبال عبد الصمد إنها تسعى إلى تحسين تصنيف لبنان الذي تصدره "مراسلون بلا حدود" لكن عبد الصمد لفتت إلى أن حرية الصحافة والتعبير تراجعت في لبنان منذ 2010 وليس منذ 2015، وفقاً للمعطيات الواردة لديها.

وأوضحت أن هذا التراجع سببه عدة عوامل، أبرزها عدم وجود قوانين تحمي الصحفيين، في ظل الصراعات الداخلية التي تجعل كل شخص لديه رأي مختلف مُحارباً من قبل الطرف الآخر.



ألسي مفرج

ترهيب الصحفيين قد يكون هدفة الحدم نقل الحقائق

وأشارت إلى أنها قدمت منذ أشهر تعديلات جوهرية على اقتراح "قانون الإعلام" لحماية جميع الصحفيين والإعلاميين، وتابعت "نحن بانتظار إقرارها في مجلس النواب".

بدورها شكت ألسي مفرج، عضو تجمع "نقابة الصحافة اللبنانية" المستقلة، من أن التضييق على الصحفيين ازداد مؤخراً ووصل إلى حد استدعائهم من قبل المحاكم العسكرية واستخبارات الجيش. وفي 15 يناير الماضي طوقت دورية للجيش اللبناني مبنى محطة "الجديد" التلفزيونية الخاصة بالعاصمة بيروت، بهدف توقيف أحد صحافييها، على خلفية مقال له حول التحقيقات الجارية في ملف انفجار مرفأ بيروت.

ولفتت مفرج إلى هجمات الجيوش الإلكترونية (التابعة لأحزاب السلطة) ضد الصحفيين على مواقع التواصل، في محاولات للضغط عليهم كي لا يجربوا عن رأيهم.

وأشارت إلى أن ترهيب الصحفيين قد يكون هدفة الحدم من قيامهم بدورهم في نقل الحقائق في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

تثبيت أحكام سجن مشددة بحق صحافيين في كردستان العراق

انتقد رئيس وزراء إقليم كردستان مسرور البارزاني على صفحته في فيسبوك قبل أن يعقل في منزله في السابع من أكتوبر "دون سبب قانوني أو أمر قضائي".

وكان البارزاني اتهم في مؤتمر صحافي المعتقلين بأنهم "جواسيس" لدول أخرى، و"مخربين".

ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش فإن العديد من الاتهامات استندت إلى منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي و"مخبرين سربيين" لم يفسن لمحامى الدفاع استجوابهم.

وقالت المكلفة بشؤون العراق في هيومن رايتس ووتش بلقيس والي "نشعر بقلق لأن هؤلاء الرجال حكم عليهم بسبب إرادة سياسية منحازة وتوجهات محكمة الاستئناف التي تتجاهل معايير المحاكمة العادلة". وأضافت "هذه النتيجة تبين إلى أي مدى تسمح سلطات التحريص على النظار ضد الحكومة الإقليم بانهات حرية التعبير".

وأكد القاضي والنائب السابق في برلمان الإقليم لطيف مصطفى، الذي ترك العمل في مجال القضاء في الإقليم استنكاراً لتسييسه، تثبيت الأحكام "بأغلبية ثلاثة أصوات ضد صوتين".



شيرواني شيرواني عرف بتحقيقاته حول الفساد

بيروت - تتوسع الانتهاكات بحق الصحفيين والناشطين اللبنانيين عبر حملات تحريص وتهديد على مواقع التواصل، واستدعاءات أمنية ودعاوى قضائية، بعد أن كان لبنان طيلة عقود نموذجاً لحرية الصحافة مقارنة بالبلدان العربية المحيطة به.

وقال جاد شحور، المسؤول الإعلامي في "مؤسسة سمير قصير" التي تُعنى بالدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية، إنه "منذ بداية 2021 تم تسجيل 40 انتهاكاً بحق حرية الصحافة والتعبير".

ونمة مؤشرات تؤكد تراجع حرية الصحافة بهدف الحد من الحريات ونقل الحقيقة ما ينعكس تضييقاً للتحقيق على اللبنانيين الذين يعانون أزمة اقتصادية وسياسية مستفحلة.

وأوضح شحور أن أبرز وأخطر انتهاك كان اغتيال الكاتب لقمان سليم، إضافة إلى استدعاء لجنة الإعلام في البرلمان لرؤساء تحرير المحطات التلفزيونية ومحاولة توبيخهم بسبب انتقادهم النظام السياسي.

وفي 4 فبراير الماضي عُثر على سليم، أحد أبرز منتقدي حزب الله (أبرز الأحزاب المتحالفة مع حزب رئيس البلاد ميشال عون)، مقتولاً داخل سيارته بمنطقة العدوسية جنوبي لبنان، فيما لا تزال التحقيقات جارية حول الجريمة.

وأضاف شحور أن "الانتهاكات التي سجلت حتى الآن عام 2021، إضافة إلى 340 انتهاكاً سجلت عام 2020، تُبرر تراجع موقع لبنان في تصنيف منظمة "مراسلون بلا حدود" الدولية (مستقلة) لحرية الصحافة".

وقالت منظمة "مراسلون بلا حدود" في تصنيفها السنوي إن لبنان استمر في مساره الانحداري الذي بدأه عام 2015، متراجعا مرتبة إضافية، إذ حل في المركز 102 من أصل 180 دولة.

وأشارت إلى استخدام جهاز القضاء في لبنان كأداة لملاحقة وسائل الإعلام والصحافيين الذين يتابعون ويتقنون الشخصيات السياسية أو الدينية ذات النفوذ.

ودعت اللجنة لوقف جميع أشكال الممارسات والانتهاكات التي تمس بشكل مباشر من حرية الصحافة والإعلام وحرية الصحفيين والإعلاميين في ليبيا.

وطالبت مكتب النائب العام بفتح تحقيقات شاملة في الجرائم المرتكبة ضد حرية الصحافة والإعلاميين، تكفل محاسبة الجناة وتضمن إنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد حرية الصحافة والصحافيين في ليبيا.

وحدت بيان اللجنة وسائل الإعلام والصحافيين على تبني خطاب معتدل وخطاب وطني جامع يعلي ويعزز من قيم التسامح والاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة ونبذ العنف والكرهية والافتقار والإرهاب.

وفي مؤشر حرية الصحافة العالمي الصادر عن منظمة "مراسلون بلا حدود" لعام 2021 الذي يقيّم حالة حرية الصحافة في 180 دولة ومنطقة سنوياً، حلت ليبيا في الترتيب 16 عربياً و165 عالمياً.

وبحسب تقرير "مراسلون بلا حدود"، فإن الحرية تدهورت فتمسكاً بالوضع الذي تعيشه ليبيا منذ 10 سنوات من حالة عدم الاستقرار على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأوضحت المنظمة أنها سجلت العديد من الانتهاكات بين عنف ورقابة وترهيب، مع وجود حالة من الإفلات من العقاب تجاه العنف والفظائع المرتكبة ضد الصحفيين ووسائل الإعلام، مشيرة إلى أن ليبيا بحاجة ماسة إلى قوانين تكفل حرية التعبير وسلامة الصحفيين والحق في الوصول إلى معلومات موثوقة.

ومن بين التهم الموجهة إليهم التحريص على النظار ضد الحكومة وزعزعة الاستقرار في الإقليم، إضافة إلى تخليص احتجاجات بداية عام 2020 والمشاركة فيها للمطالبة برواتب الموظفين الحكوميين في الإقليم، وعرف شيرواني بتحقيقاته حول الفساد، وقد

الحكومة الليبية تعلن حزمة إجراءات لإصلاح الإعلام وحمايته

زيادة غير مسبوق في المعلومات المضللة على مواقع التواصل الاجتماعي



حماية الصحفيين من مهام الحكومة

والإخفاء القسري من قبل الجماعات والتشكيلات المسلحة غرب البلاد، في ظل استمرار حالة الإفلات من العقاب وضعف منظومة الأمن، حتى أنها طالت رئيس المؤسسة الليبية للإعلام.

ويرى متابعون أن تصريحات الدببية بحاجة إلى خطوات ملموسة على أرض الواقع، لاسيما أن أطرافاً محسوبة على الإخوان تحاول السيطرة على وسائل الإعلام الرسمية ووقفت ضد تعيين محمد يعقوب، رئيساً للمؤسسة الليبية للإعلام، بسبب مواقفه المناهضة للإخوان.

تعبير عن التزامنا والتزام كل الحكومات القادمة بأن يكون هناك اهتمام بالصحافة وحريةها الملتزمة وفق الضوابط التي يحددها مجتمع الصحافة والإعلام المنظم والمحرّف.

وإلى جانب ذلك تعتبر إصلاح الإعلام الليبي الرسمى مسألة مهمة لجذب المشاهد الليبي بخطاب عقلاني بعيد عن الصراعات وبث الفوضى ودعوات الانقسام المنتشرة في وسائل الإعلام الإخوانية ومواقع التواصل.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تطالب مكتب النائب العام بفتح تحقيقات شاملة في الجرائم المرتكبة ضد الإعلاميين

وفي غياب أي جسم تشريعي يحدد المعايير المتعلقة بحرية التعبير والإعلام؛ كالأمانات الدستورية والقانونية للصحافيين، والإصلاح الهيكلي للإعلام، إضافة إلى الغياب التام للمؤسسات المشورية لضمان حماية الصحفيين ودعم جهود كل العاملين في حقل الصحافة والإعلام.

وتابع "بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة نعلن لكافة الصحفيين والإعلاميين في ليبيا عن استعداد الحكومة لتقديم كافة التسهيلات من أجل تحقيق اجتماعاتهم لصياغة ميثاق شرف المهنة وتشكيل نقابات مهنية قوية وفعالة".

وأعلن عن "اعتماد الجائزة الدولية التقديرية للصحافة والتي ستكون أفضل

اتخذ رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدببية قرارات لحماية الصحفيين وتطوير الإعلام الرسمي وإصلاحه، في وقت أصبح فيه وجود صحافة مهنية وموثوقة حاجة ملحة للتصدي للروايات الزائفة وخطابات التحريض على الكراهية في ليبيا.

طرابلس - أعلن رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدببية، عزمه إنشاء مؤسسة إعلامية عليا مستقلة لحماية الصحفيين ومنح تصاريح للمشاركة الإعلامية، في خطوة من شأنها تسهيل العمل الإعلامي في بلد لجأ فيه الكثير من الصحفيين إلى اعتزال العمل بسبب المخاوف على حياتهم.

وقال الدببية في حفل إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة مساء الإثنين، إنه وجه "حكومة الوحدة الوطنية إلى إنشاء مؤسسة وطنية عليا مستقلة، تعنى بحماية حرية الصحافة وتنظيم منح التصاريح لإقامة المشاريع الإعلامية".

وأضاف أن المؤسسة ستتابع "المواد المنشورة بوسائل الإعلام بما يضمن عدم نقضي خطاب الكراهية أو التحريض ضد استقرار ليبيا أو عرقلة التحول الديمقراطي الذي تشهده".

وتؤكد تقارير دولية أن ليبيا مكان يتعسر العمل فيه بالنسبة إلى الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون لحمات الترهيب والتشهير، وتتواصل الاعتداءات على منازلهم وأسرهم وسلامتهم الجسدية، ويتم ملاحقتهم قضائياً بشكل تعسفي بسبب العمل الذي يمارسونه.

وقد شهدت ليبيا مؤخراً زيادة غير مسبوق في المعلومات المضللة المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، مما أدى إلى تاجيع شلعة الصراع. وأصبح وجود صحافة مهنية وموثوقة حاجة ملحة للتصدي للروايات الزائفة وخطابات التحريض على الكراهية.

والتصاريح لإقامة المشاريع الإعلامية". وأضاف أن المؤسسة ستتابع "المواد المنشورة بوسائل الإعلام بما يضمن عدم نقضي خطاب الكراهية أو التحريض ضد استقرار ليبيا أو عرقلة التحول الديمقراطي الذي تشهده".

وتؤكد تقارير دولية أن ليبيا مكان يتعسر العمل فيه بالنسبة إلى الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون لحمات الترهيب والتشهير، وتتواصل الاعتداءات على منازلهم وأسرهم وسلامتهم الجسدية، ويتم ملاحقتهم قضائياً بشكل تعسفي بسبب العمل الذي يمارسونه.

وقد شهدت ليبيا مؤخراً زيادة غير مسبوق في المعلومات المضللة المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، مما أدى إلى تاجيع شلعة الصراع. وأصبح وجود صحافة مهنية وموثوقة حاجة ملحة للتصدي للروايات الزائفة وخطابات التحريض على الكراهية.

وتؤكد تقارير دولية أن ليبيا مكان يتعسر العمل فيه بالنسبة إلى الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون لحمات الترهيب والتشهير، وتتواصل الاعتداءات على منازلهم وأسرهم وسلامتهم الجسدية، ويتم ملاحقتهم قضائياً بشكل تعسفي بسبب العمل الذي يمارسونه.

وقد شهدت ليبيا مؤخراً زيادة غير مسبوق في المعلومات المضللة المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، مما أدى إلى تاجيع شلعة الصراع. وأصبح وجود صحافة مهنية وموثوقة حاجة ملحة للتصدي للروايات الزائفة وخطابات التحريض على الكراهية.

وأعلن عن "اعتماد الجائزة الدولية التقديرية للصحافة والتي ستكون أفضل

خطة أوروبية لاعتماد أدوات قانونية لحماية الصحفيين

غير المشروع في المنتزهات الوطنية في بوركينا فاسو. وقالت جوروفا "إن هناك حاجة إلى قانون لحرية الإعلام، وقد يتم تقديم التشريع السنة المقبلة".

وتابعت "لا يوجد شيء في إستراتيجيتنا الأوروبية يعترف بالدور الخاص لوسائل الإعلام كعمود من أعمدة الديمقراطية"، كما حثت المسؤولة الأوروبية الدول الأعضاء على تخصيص أموال الاتحاد الأوروبي من صندوق حثفه في المشاريع للمساعدة في تمويل وسائل الإعلام.

ونوهت جوروفا في تغريدة "ينبغي أن نقاتل من أجل حرية الصحافة اليوم، بينما قلق بشأن تزايد الاعتداءات على الصحفيين، إذ لم يتمكن الصحفيون من القيام بعملهم فلا توجد ديمقراطية".

وأضافت "نحن نعد توصية للدول الأعضاء حول كيفية تكثيف مجالات الحرس على سلامة الصحفيين، وكيفية الرد على التهديدات التي تطالهم".

وقالت الصحافية الماطلية المناهضة للفساد دافني كاروانا غاليزيا في أكتوبر 2017، كما تم إطلاق النار على الصحافي الاستقصائي يان كوتشنيك وخطيبته مارتينا كوسنيروفا في فبراير 2018، في سلوفاكيا. وفي أبريل 2021 لقي المدون والصحافي اليوناني يورغوس كاراباغاز اللذين قتل خارج حدود الاتحاد الأوروبي حسب ما ذكرته وسائل إعلام يونانية نقلا عن الشرطة.

هذا إضافة إلى الصحافيين الإسبانين ديفيد بيربان وروبرتو فرابيل اللذين قتل خارج حدود الاتحاد الأوروبي أثناء تصويرهما فيلماً وثائقياً عن الصيد

وأضافت "نحن نعد توصية للدول الأعضاء حول كيفية تكثيف مجالات الحرس على سلامة الصحفيين، وكيفية الرد على التهديدات التي تطالهم".

وقالت الصحافية الماطلية المناهضة للفساد دافني كاروانا غاليزيا في أكتوبر 2017، كما تم إطلاق النار على الصحافي الاستقصائي يان كوتشنيك وخطيبته مارتينا كوسنيروفا في فبراير 2018، في سلوفاكيا. وفي أبريل 2021 لقي المدون والصحافي اليوناني يورغوس كاراباغاز اللذين قتل خارج حدود الاتحاد الأوروبي حسب ما ذكرته وسائل إعلام يونانية نقلا عن الشرطة.

هذا إضافة إلى الصحافيين الإسبانين ديفيد بيربان وروبرتو فرابيل اللذين قتل خارج حدود الاتحاد الأوروبي أثناء تصويرهما فيلماً وثائقياً عن الصيد

بروكسل - تخطط المفوضية الأوروبية لاعتماد أدوات قانونية جديدة من أجل تشجيع مسارات حرية الإعلام وحماية الصحفيين، بعد أن عرفت دول الاتحاد الأوروبي مقتل ثلاثة صحافيين في الأعوام الأخيرة.

فيرا جوروفا

نقطة إلى قانون لحرية الإعلام، وقد يتم تقديم التشريع السنة المقبلة



وقالت فيرا جوروفا، نائب رئيسة المفوضية الأوروبية للقيم والشفافية، خلال حديث لها إلى الصحافيين بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة "يجب على الدول الأعضاء تكثيف حماية الصحفيين".